الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٦/٥
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٨/١٠
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

التحالف الاستراتيجي الأمريكي – السعودي وانعكاساته على الامن الإقليمي بعد العام ٢٠١٥

the Strategic Alliance between the United States of America and the Kingdom of Saudi Arabia and Its Implications for Regional Security after 2015

م.م. اماني خالد عبد الهادي

Assistant Lecturer / Amani Khalid Abdulhadi

جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم إدارة الاعمال

University of Baghdad/ College of Administration and Economics/ Department of Business Administration

Amani.k@coadec.uobaghdad.edu.iq

IRAQI

Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مسار التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، وتتبع تطوره منذ عام ٢٠١٥ حتى الوقت الراهن، في ضوء التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة التي أفرزت جملة من المتغيرات الجوهرية في طبيعة العلاقة بين البلدين وأطر التفاعل بينهما، اذ تتناول الدراسة الأبعاد المتعددة لهذا التحالف، وفي مقدمتها البعد الأمني والعسكري، والبعد الاقتصادي، والبعد التكنولوجي، بوصفها الركائز الأساسية التي يقوم عليها، مع تسليط الضوء على انعكاسات هذا التحالف وتفاعلاته على منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، وقد خلصت الدراسة إلى أن التحالف الأمريكي السعودي، على الرغم مما اعتراه من تباينات وتحديات جوهرية في بعض المحطات، ما زال يحتفظ بأهميته الاستراتيجية بالنسبة للطرفين، وأنه يتجه نحو عملية إعادة صياغة مستمرة لأولوياته وآلياته التنفيذية، بما يتواءم مع التحولات الإقليمية المتلاحقة، وتصاعد التهديدات الأمنية، وتغيّر حسابات المصالح المشتركة بين الجانبين.

الكلمات المفتاحية: التحالف الاستراتيجي، الأمن الإقليمي، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة العربية السعودية، اليمن، الإيراني.

Abstract:

This study seeks to analyze the trajectory of the strategic alliance between the United States of America and the Kingdom of Saudi Arabia, tracing its evolution from 2015 to the present in light of the accelerating regional and international transformations that have generated a set of fundamental variables in the nature of the relationship between the two countries and the frameworks

governing their interaction. The study examines the multiple dimensions of this alliance, foremost among them the security and military dimension, the economic dimension, and the technological dimension, as the principal pillars upon which it rests, while shedding light on the repercussions and interactions of this alliance for the regional security architecture in the Middle East. The study concludes that the U.S.–Saudi alliance, despite the significant divergences and challenges that have marked certain junctures, continues to retain its strategic importance for both parties, and that it is moving toward an ongoing process of redefining its priorities and operational mechanisms in a manner consistent with successive regional transformations, the escalation of security threats, and the shifting calculus of shared interests between the two sides.

Keywords: Strategic Alliance, Regional Security, United States of America, Kingdom of Saudi Arabia, Yemen, Iranian.

المقدمة:

تعد منطقة الشرق الأوسط، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إحدى أكثر مناطق العالم حضورًا في أدبيات السياسة الخارجية الأمريكية وممارساتها الفعلية، إذ لم يقتصر اهتمام الولايات المتحدة بها على بُعديها الجغرافي والاقتصادي فحسب، بل امتد ليشمل أبعادًا استراتيجية وأمنية وأيديولوجية متشابكة، جعلت منها مسرحًا رئيسًا للتنافس الدولي طوال مراحل الحرب الباردة، وما تلاها من تحولات جوهرية في بنية النظام الدولي، فموقع المنطقة الجيوستراتيجي الذي يربط بين ثلاث قارات، وامتلاكها لأضخم احتياطيات النفط والغاز المكتشفة في العالم، فضلًا عن طبيعتها الأمنية الهشّة المتسمة بتعدد بؤر التوتر والصراع، جعل من الانخراط الأمريكي فيها ضرورة استراتيجية تتجاوز حسابات المصلحة الآنية إلى ما هو أعمق، يتصل بترتيب موازين القوى العالمية والحفاظ على الهيمنة

الأمريكية في النظام الدولي، وفي هذا السياق شكل التحالف الاستراتيجي الأمريكي–السعودي أحد أبرز وأمتن الروابط الاستراتيجية التي أسّست لمعادلة "النفط مقابل الأمن"، تلك المعادلة التي حكمت طبيعة العلاقة بين الطرفين على مدى عقود طويلة، إذ مثّل هذا التحالف ركيزة أساسية من ركائز الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، بوصف المملكة العربية السعودية قوة إقليمية محورية تمتلك من المقومات الدينية والاقتصادية والسياسية ما يؤهلها للاضطلاع بدور الشريك الفاعل في ضبط التوازنات الإقليمية، وضمان تدفق الطاقة، واحتواء التهديدات المتعددة التي واجهت المصالح الأمريكية في المنطقة، غير أن هذه العلاقة شهدت في عام ٢٠١٥ على وجه الخصوص منعطفًا فارقًا، إذ تزامن فيه توقيع الاتفاق النووي الإيراني، الذي أثار مخاوف سعودية من تراجع الالتزام الأمريكي بأمن الخليج، مع إطلاق المملكة عملية "عاصفة الحزم" تدخلًا في الأزمة اليمنية، في خطوة عكست توجهًا سعوديًا نحو استقلالية أكبر في القرار الأمني، وهو ما يجعل من هذا العام نقطة انطلاق زمانية ملائمة لدراسة تطور التحالف وانعكاساته على الأمن الإقليمي، فمنذ ذلك العام وضعت هذه المتغيرات إلى جانب تصاعد حدة الاستقطاب الإقليمي التحالف الأمريكي السعودي أمام اختبارات جوهرية أعادت تشكيل طبيعة العلاقة بين الطرفين، كما أسهم تباين المقاربات الأمريكية بين الإدارات المتعاقبة تجاه الملفين اليمني والإيراني في إضفاء أبعاد جديدة من التوتر والمراجعة داخل هذا التحالف.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة كونها تتناول التحالف الاستراتيجي الأمريكي–السعودي بوصفه ظاهرة سياسية متحولة لا ساكنة، إذ إن فهم مسار تطوره وتحليل مرتكزاته وأدواته في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥م، يعد مدخلًا ضروريًا لفهم أعمق لخريطة التفاعلات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، في ظل بيئة دولية وإقليمية متغيرة تتسم

بتعدد الفاعلين، وتصاعد حدة التنافس بين القوى الكبرى، وتكمن الأهمية العلمية للدراسة في إسهامها بتقديم فهمٍ معمّق لطبيعة العلاقة المتحولة بين القوى الكبرى والدول الإقليمية الفاعلة، ذلك أن دراسة انعكاسات هذا التحالف على الأمن الإقليمي لا تكتسب أهميتها من كونها تناولًا لعلاقة ثنائية بين دولتين فحسب، بل من كونها تفتح نافذة تحليلية لفهم أعمق لطبيعة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، ومآلات موازين القوى فيه، في ظل تحولات استراتيجية متسارعة يصعب التنبؤ الكامل بمساراتها المستقبلية وإلى جانب هذا البعد العلمي، تتجلى الأهمية العملية للدراسة في تقديمها رؤية تحليلية للترتيبات الأمنية المستقبلية في المنطقة، يمكن الإفادة منها في صياغة السياسات وصنع القرار لدى الأطراف المعنية بمتابعة تطورات هذا التحالف وانعكاساته على البيئة الأمنية الإقليمية.

اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تحليل الأسس التاريخية والاستراتيجية التي قام عليها التحالف الأمريكي–السعودي، والوقوف على أبرز محطات تطوره، والكشف عن أهم المتغيرات والتحولات التي طرأت على طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠١٥، ورصد دوافعها الإقليمية والدولية، مع دراسة انعكاسات هذا التحالف على بنية الأمن الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وتحديد مستوى تأثيره في إعادة تشكيل موازين القوى، فضلا عن تحليل موقف التحالف الأمريكي–السعودي من أبرز القضايا والأزمات الإقليمية (كالملف الإيراني، والأزمة اليمنية، وملف التطبيع مع اسرائيل)، بوصفها اختبارًا عمليًا لمتانة هذا التحالف.

إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الاتي إلى أي مدى أسهمت التحولات التي شهدها التحالف الاستراتيجي الأمريكي–السعودي بعد عام ٢٠١٥م في إعادة تشكيل معادلة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس تساؤلان فرعيان:

١- ما أبرز المتغيرات الإقليمية والدولية التي أعادت تشكيل طبيعة التحالف الاستراتيجي الأمريكي–السعودي بعد عام ٢٠١٥م، وأثّرت في موازين القوى الإقليمية؟

٢- إلى أي حد ما زال هذا التحالف قادرًا على الاضطلاع بدوره التقليدي بوصفه أحد مرتكزات الأمن الإقليمي، في ظل تحوّل الأولويات الاستراتيجية الأمريكية وتنامي أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين في المنطقة؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أنه كلما اتسع نطاق التحولات الإقليمية والدولية بعد عام ٢٠١٥م، اتجه التحالف الاستراتيجي الأمريكي- السعودي نحو إعادة تعريف أدواته وأساليب إدارته للتوازنات الإقليمية، مع الحفاظ على هيكله الاستراتيجي العام كأحد الثوابت الحاكمة للعلاقة بين الطرفين، الأمر الذي أفضى إلى نشوء أنماط جديدة من التوازنات الإقليمية، وانعكس بصورة مباشرة على مدى فاعلية هذا التحالف بوصفه ضامنًا تقليديًا للاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع تطور التحالف الاستراتيجي الأمريكي السعودي منذ نشأته وحتى مراحله الراهنة، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الأنسب لتحليل طبيعة هذا التحالف ومراحل تطوره، فضلاً عن رصد انعكاساته وتأثيراته المتعددة في مسار الأمن الإقليمي.

المطلب الأول: الابعاد الاستراتيجية للتحالف الأمريكي– السعودي بعد العام ٢٠١٥م:

تعرف الاحلاف على انها التزام تعاقدي بين دولتين او اكثر للتعاون في المجالات الأمنية والعسكرية.(العلي، ٢٠١٧، ٢٣١) ويرى الواقعيون ان الدول تعمل في بيئة تتسم بالتنافس والصراع المستمر على النفوذ والقوة، الأمر الذي يدفعها إلى تبني سياسات وتحالفات تكفل حماية أمنها ومصالحها في مواجهة الدول الأخرى.(الرمضاني، ١٩٩١، ٩٣) ويعد التحالف وسيلةً لتعزيز قوة الدول وتمكينها من تحقيق أهداف قد يتعذر بلوغها بالاعتماد على قدراتها الذاتية فقط، لذلك يفترض أن يمتلك الحليف عناصر قوة تضيف إلى قوة الدولة المتحالفة معه، ولا تقتصر هذه العناصر على القوة العسكرية، بل تشمل أيضًا الموقع الاستراتيجي والموارد الاقتصادية.(القوزي، ٢٠٠٢، ٣٩) وقد تبلور التحالف الاستراتيجي الأمريكي– السعودي رسميًا عام ١٩٤٥، عقب اللقاء الذي جمع الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت على متن الطراد «كوينسي»، ليؤسس نمطًا متميزًا من العلاقات الاستراتيجية لم يقتصر على التعاون العسكري، وإنما امتد ليشمل تداخل المصالح الأمنية والاقتصادية والطاقة بين الطرفين.(البوهيمي، ٢٠٢٤، ٥٠١-٥٠٢) ومع التحولات الإقليمية المتسارعة بعد عام ٢٠١٥، برزت الحاجة الى تفسير طبيعة هذا التحالف واستمراريته، بعيدًا عن التفسير التقليدي القائم على معادلة النفط مقابل الأمن في ضوء اتساع نطاق المصالح المشتركة وتعدد محددات العلاقة الاستراتيجية.(الكتيبي، ٢٠٠٥، ٧٢) ويتناول هذا المبحث ابعاد التحالف الاستراتيجي الأمريكي– السعودي، العسكرية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية بعد عام ٢٠١٥م.

أولا: **البُعد الأمني – العسكري:**

يستند البعد الأمني والعسكري في التحالف الأمريكي– السعودي إلى علاقة تبادلية للمصالح الاستراتيجية، فبينما تعتمد المملكة العربية السعودية على الولايات المتحدة الامريكية بوصفها شريكها الرئيس في مجال الأمن والتسليح، تنظر الولايات المتحدة الامريكية إلى السعودية باعتبارها ركيزة أساسية في حماية أمن الخليج وموازنة التهديدات الإقليمية، ولا سيما في ظل استمرار التحديات المرتبطة بالسياسات الإيرانية، لكن الفرق الجوهري في أي حرب محتملة قادمة يكمن في أن واشنطن لن ترغب في خوضها بمفردها، ستحتاج إلى مساهمة شركائها الإقليميين.(SAAB, 2023, 10) ويجسد البعد الأمني والعسكري الركيزة الأساسية للتحالف الأمريكي– السعودي، وقد تعزز هذا البعد بصورة ملحوظة عام ٢٠١٧، مع انخراط المملكة العربية السعودية في عملية تحول دفاعي واسعة، تُوِجت بإبرام اتفاقية تسليح مع الولايات المتحدة الأمريكية بلغت قيمتها(٣٥٠) مليار دولار على مدى عشر سنوات، وشملت أنظمة دفاعية متطورة، ومقاتلات جوية، وذخائر موجهة بدقة.(Kenneth M, 2023, 112) ولا يقتصر التعاون الأمني والعسكري بين البلدين على مجالات التسليح والتدريب، بل يمتد ليشمل التنسيق الاستخباراتي في مكافحة الإرهاب ورصد الأنشطة الإيرانية في المنطقة، ويعرض جدول (١) طبيعة أدوار الهيئات العسكرية الأمريكية العاملة في المملكة العربية السعودية.

الهيئة	الاختصار	طبيعة الدور
بعثة التدريب العسكري الأمريكية	USMTM	تقديم المشورة والتدريب العسكري دون المشاركة في العمليات
مكتب مدير البرنامج للحرس الوطني السعودي	OPM-SANG	تقديم الدعم الاستشاري وتطوير قدرات الحرس الوطني السعودي
مجموعة المساعدة العسكرية الأمريكية	USA-MAG	تقديم المشورة العسكرية لوزارة الداخلية دون الاندماج في هيئات الأركان أو العمليات العسكرية

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (SAAB, 2023, p. 14)

وفي ١٣ أيار ٢٠٢٥م، زار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المملكة العربية السعودية، وشهدت الزيارة الإعلان عن استثمارات سعودية بقيمة (٦٠٠) مليار دولار في قطاعي التكنولوجيا والدفاع، من بينها صفقة مبيعات دفاعية بقيمة (١٤٢) مليار دولار، تُعد الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة، وتشمل الصفقة تزويد المملكة العربية السعودية بأنظمة وخدمات قتالية متقدمة من أكثر من اثنتي عشرة شركة دفاعية أمريكية، بما يعزز قدراتها الأمنية الإقليمية، كما تُعد المملكة العربية السعودية أكبر مشترٍ للمبيعات العسكرية الأمريكية الخارجية، إذ تخصص(٨.١%) من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق الدفاعي، وهي من أعلى النسب على المستويين الإقليمي والدولي، فكانت هذه الزيارة بمثابة إعلانات استثمارية وصفقات تسليح.(sheely, 2025) وفي اطار ذلك زار ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الولايات المتحدة الامريكية في ١٨–١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٥م، والتقى الرئيس دونالد ترامب في البيت الأبيض، حيث وقع الطرفان رسميًا "اتفاقية الدفاع الاستراتيجي" (Strategic Defense Agreement)، والتي وصفها البيت الأبيض بأنها اتفاقية تاريخية ترسخ شراكة عسكرية تمتد لأكثر من تسعين عامًا وتعزز الردع الإقليمي، وتؤكد الاتفاقية أن «المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة شريكان أمنيان قادران على العمل المشترك لمواجهة التحديات والتهديدات الإقليمية والدولية، بما يعمق التنسيق الدفاعي طويل الأجل، ويعزز قدرات الردع ورفع مستوى الجاهزية، إلى جانب تطوير القدرات الدفاعية وتكاملها بين الطرفين، كما تضع الاتفاقية "إطارا متينا لشراكة دفاعية مستمرة ومستدامة، تسهم في تعزيز أمن واستقرار البلدين".(نادي، ٢٠٢٥) وفي سياق ذلك وقّع الجانبان في المناسبة نفسها اتفاقية الشراكة

الاستراتيجية للذكاء الاصطناعي، وبيانًا مشتركًا حول التعاون النووي المدني، وإطارًا استراتيجيًا لتأمين سلاسل إمداد اليورانيوم والمعادن الحرجة.(الرجوي، ٢٠٢٥)

وبناء على ما سبق يعد البعد الأمني والعسكري ركيزة أساسية في التحالف الأمريكي–السعودي، إذ يعكس تداخل المصالح الاستراتيجية بين البلدين في مجالات الدفاع والتسليح والتنسيق الأمني، كما يبرز هذا التعاون كأداة رئيسة لتعزيز أمن الخليج ومواجهة التحديات الإقليمية.

ثانيا: البعد الاقتصادي:

يعد البعد الاقتصادي الركيزة التاريخية الأولى للتحالف الأمريكي–السعودي، إذ تتحدد أهمية الدولة لدى الطرف الأقوى في التحالف بمدى ما تمتلكه من موارد استراتيجية، فضلاً عن تكلفة الالتزام بالدفاع عنها، وفي هذا السياق، تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية بوصفها دولة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية، نظراً لامتلاكها أكبر احتياطي مؤكد من النفط في العالم.(المنشاوي، ٢٠٢٠، ١١٢) وفي إطار رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، التي أطلقها ولي العهد الأمير (محمد بن سلمان)، اتجهت الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية نحو آفاق جديدة، شملت قطاعات التكنولوجيا، والبنية التحتية، والصناعات الدفاعية، إلى جانب توظيف صناديق الاستثمار السيادية السعودية استثمارات بمئات المليارات من الدولارات في الاقتصاد الأمريكي.(عبدالله، ٢٠١٩، ١٥٥–١٥٦) وتعكس هذه التطورات متانة العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة من أبرز الشركاء التجاريين للسعودية، مستندةً إلى روابط اقتصادية قوية تجمع بين أكبر اقتصاد في المنطقة العربية وأكبر اقتصاد في العالم.

ويوضح الجدول (٣) حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية خلال السنوات العشر الماضية. (Argaam, 2025)

صادرات السعودية إلى الولايات المتحدة (مليون دولار امريكي)	واردات السعودية من الولايات المتحدة (مليون دولار امريكي)	السنة
22,083.2	19,791.6	٢٠١٥
16,923.6	17,993.7	٢٠١٦
18,867.7	16,355.4	٢٠١٧
24,065.7	13,599.2	٢٠١٨
13,403.8	14,482.7	٢٠١٩
8993.8	11,130.9	٢٠٢٠
13,717.5	11,131.6	٢٠٢١
23,277.6	11,409.7	٢٠٢٢
15,895.5	13,786.1	٢٠٢٣
854.5,12	13,146.5	٢٠٢٤
10,486.8	14107.7	٢٠٢٥
5,086.6	6705.4	لغاية شهر أيار ٢٠٢٦

المصدر: الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (united states census bureau, 2026)

وفي ضوء ذلك، يستند البعد الاقتصادي للتحالف الأمريكي–السعودي على تحقيق المصالح الاستراتيجية المشتركة، وفي مقدمتها أمن الطاقة، ودعم الاستثمارات، وتنفيذ مستهدفات "رؤية السعودية ٢٠٣٠" وقد أسهم هذا التعاون في تعزيز المصالح الاقتصادية المتبادلة، من خلال نقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية للمملكة، مقابل ترسيخ المصالح الاقتصادية الأمريكية واستمرار حضور شركاتها.

ثالثا–البعد التكنولوجي:

شهد البعد التكنولوجي للتحالف الأمريكي– السعودي تحولًا ملحوظًا منذ عام ٢٠١٥، انسجامًا مع الأهداف الاستراتيجية "لرؤية السعودية ٢٠٣٠" بقيادة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وتركز هذا التحول على تنمية القدرات الوطنية في مجالي الذكاء

الاصطناعي وأشباه الموصلات عبر استثمارات كبيرة، شملت إطلاق المركز الوطني لأشباه الموصلات وإبرام شراكات مع شركات تقنية عالمية، منها جوجل، كما أبرز (مؤتمر LEAP٢٠٢٥)، هذا التوجه باستقطابه استثمارات بمليارات الدولارات، معززًا مكانة المملكة العربية السعودية مركزًا تقنيًا إقليميًا.(Soliman, 2025) ويتضح التعاون التكنولوجي الأمريكي– السعودي من خلال عدد من المبادرات والاتفاقيات التي شملت مجالات الطاقة النظيفة، والاتصالات، والطاقة، ويمكن إجمالها فيما يأتي:(U.S. (Department of State (gov), 2023

١- الطاقة النظيفة: توقيع إطار الشراكة الثنائية عام ٢٠٢٢م، لدعم التعاون في مجالات الطاقة النظيفة.

٢- الاتصالات: التعاون في تطوير شبكات الجيلين الخامس والسادس وتقنيات Open RAN.

٣- قطاع الطاقة: استضافة الرياض أمانة المنتدى الدولي للطاقة بمشاركة الولايات المتحدة في مجلسه التنفيذي.

٤- الفضاء: انضمام المملكة إلى اتفاقيات أرتميس عام ٢٠٢٢، ومواصلة المشاركة في تنفيذها.

وتعزيزًا لهذه المجالات، مثّلت زيارة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى واشنطن في تشرين الأول ٢٠٢٥ محطةً مهمة في مسار العلاقات الأمريكية– السعودية، إذ عكست توجه الجانبين نحو توسيع التعاون طويل الأمد في مجالات الدفاع والطاقة والتكنولوجيا، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي بوصفه محورًا رئيسيًا للشراكة، ويوضح الشكل (١) أبرز مخرجات التعاون الاستراتيجي التكنولوجي الأمريكي–السعودي لعام (٢٠٢٥).

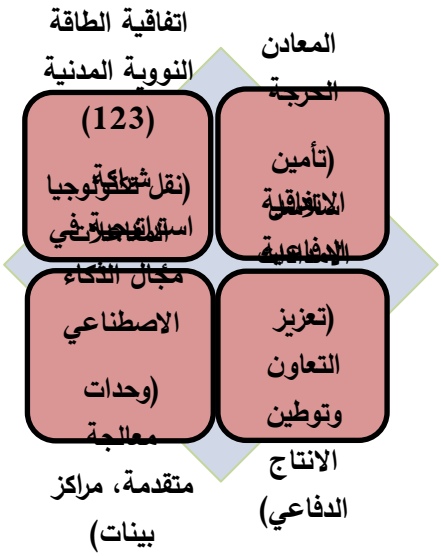

المصدر: الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (Stansfield & Ramadan, 2025)

وفيد سياق ما تقدم، يعكس تعميق العلاقات السعودية– الأمريكية في مجالات التكنولوجيا والطاقة والدفاع انتقال الشراكة إلى مرحلة جديدة من التحول الرقمي والصناعي للمملكة العربية المتحدة، كما تبرز الاتفاقيات المعلنة فرصًا لتعزيز التعاون في مجالات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية، مع مراعاة المتطلبات التنظيمية والجيوسياسية المرتبطة بها.

وعليه، يمكن القول إن التحالف الأمريكي– السعودي يستند إلى تداخل الأبعاد العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية ضمن إطار المصالح الاستراتيجية المتبادلة، كما أن مسيرة هذا التحالف اتسمت بالتأرجح تبعاً لاختلاف الإدارات الأمريكية الحاكمة وأولوياتها. ويبيّن الجدول (١) مسيرة التحالف عبر الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ عام ٢٠١٥م وحتى الوقت الحاضر.

الإدارة الامريكية	الفترة الزمنية	العلاقات السعودية الامريكية	ابرز الاحداث
إدارة باراك أوباما	٢٠١٥ – ٢٠١٧	تحالف استراتيجي مع تباينات سياسية متزايدة	توقيع الاتفاق النووي مع إيران، دعم الولايات المتحدة للتحالف في اليمن، تنامي المخاوف السعودية من السياسة الأمريكية تجاه إيران
إدارة دونالد ترامب الأولى	٢٠١٧ – ٢٠٢١	تعزيز الشراكة الاستراتيجية والتعاون الأمني والاقتصادي	توسيع صفقات التسليح والاستثمار، دعم العمليات في اليمن، تشديد الضغوط على ايران.
إدارة جو بايدن	٢٠٢١ – ٢٠٢٥	تعاون مستمر مع تباين في بعض الملفات ثم الانتقال إلى براغماتية استراتيجية	تعليق بعض صفقات السلاح في بداية الولاية، إنهاء الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية في اليمن، مع استمرار التعاون الأمني
إدارة دونالد ترامب الثانية	منذ ٢٠٢٥ حتى الوقت الحاضر	تصاعد التنسيق الأمني والاستراتيجي	الإعلان عن اتفاقيات واستثمارات واسعة، توسيع التعاون الدفاعي والاقتصادي، تنسيق أكبر تجاه القضايا الإقليمية، ولا سيما إيران وأمن المنطقة.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:(السيد واخرون، ٢٠٢٥، ٥٠٧–٥١٣) وللمزيد من التفاصيل ينظر:(The White House, 2025)

المطلب الثاني: انعكاس التحالف الأمريكي – السعودي على ملفات اليمن وإيران والتطبيع مع اسرائيل:

يُعدّ التحالف الأمريكي– السعودي أحد أبرز المحددات المؤثرة في بنية الأمن الإقليمي، لما ينطوي عليه من أبعاد سياسية وعسكرية واستراتيجية تنعكس على توازنات المنطقة، ومن هذا المنطلق، أصبحت ملفات اليمن وإيران والتطبيع مع إسرائيل محاور رئيسة تعكس طبيعة هذا التحالف ومدى تأثيره في صياغة موازين الأمن الإقليمي.

أولاً: الملف اليمني: أفضى الصراع المسلح في اليمن إلى كارثة إنسانية وُصفت بأنها من أشد أزمات القرن الحادي والعشرين، إذ خلف عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين وشرد الملايين، مما أثار انتقادات سياسية وأكاديمية بشأن مشروعية التحالف ومدى التناسب بين أهدافه الاستراتيجية وكلفته الإنسانية.(تقرير منظمة Human Rights Watch اليمن، ٢٠٢٢) فمنذ انطلاق عملية «عاصفة الحزم» في ٢٦ آذار ٢٠١٥ م، بقيادة المملكة العربية السعودية، وبمشاركة أكثر من عشر دول، دعماً لشرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في مواجهة جماعة الحوثي، دخل اليمن مرحلة من الصراع الممتد الذي عمق تداعيات الأزمة الإنسانية.(محبوب، ٢٠١٧، ٣٤) وقدمت الولايات المتحدة دعمًا لوجستيًا واستخباراتيًا مباشرًا للتحالف العربي، شمل تزويد الطائرات بالوقود جوًا وتبادل المعلومات الاستخباراتية عبر خلية تخطيط مشتركة.(ساحلي، ٢٠٢٠، ٤٧٠) وأسهم هذا الدعم في ترسيخ اليمن بوصفه ساحة رئيسية لاختبار التحالف الأمريكي– السعودي، إذ عدّت المملكة العربية السعودية اليمن خط الدفاع الأول عن أمنها القومي، بينما سعت الولايات المتحدة إلى الموازنة بين دعم حليفها الخليجي وتجنب الانخراط المباشر في نزاع طويل الأمد، ومع تعثر تحقيق الأهداف المعلنة وتعقّد المشهد اليمني بتداخل أبعاده المحلية والإقليمية، تراجع الانخراط الأمريكي تدريجيًا في ظل تصاعد الانتقادات الحقوقية والإنسانية، مما دفع المملكة العربية السعودية إلى انتهاج مسارات تهدئة مباشرة مع الحوثيين، بالتوازي مع استمرار الدعم الأمريكي ضمن إطار إدارة الأزمة أكثر من السعي إلى حسم عسكري شامل.(بكري، ٢٠١٩،١٣٨) واستمرت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، في إطار التحالف الاستراتيجي مع المملكة العربية السعودية، في دعم الرياض في اليمن بهدف الحد من توسع النفوذ الإيراني عبر دعم جماعة الحوثي، انطلاقًا من حرصها على

الحفاظ على توازن القوى الإقليمي، وضمان أمن إمدادات الطاقة بالاستناد إلى الشراكة مع المملكة العربية السعودية، كما تنظر الولايات المتحدة إلى اليمن بوصفه موقعًا متقدمًا في استراتيجيتها الإقليمية، في ظل تخوفها، إلى جانب المملكة العربية السعودية، من تحول جماعة الحوثي إلى قوة سياسية وعسكرية على غرار حزب الله في لبنان.(ساحلي،٢٠٢٠، ٤٧٠-٤٧١)

ثانيا: الملف الإيراني: يُعد الملف الإيراني القاسم المشترك الأبرز في التحالف الأمريكي– السعودي، وتجسدت هذه الشراكة في تشديد منظومة العقوبات الأمريكية عقب الانسحاب من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨م، وتخشى المملكة العربية السعودية من امتلاك إيران قدرات تكنولوجية تمكنها من تحويل برنامجها النووي السلمي إلى برنامج ذي أبعاد عسكرية، في حين تؤكد الولايات المتحدة التزامها بعدم إبرام أي اتفاق نووي يمس المصالح الأمنية للمملكة العربية السعودية، بما يعكس توافق الطرفين في مواجهة النفوذ الإيراني والحفاظ على توازن القوى الإقليمي.(مرزوق، ٢٠٢٠، صفحة ١٢٤) وأسهم التحالف الأمريكي– السعودي في احتواء الصعود الإيراني من خلال تكثيف الضغوط الاقتصادية، وتعزيز التنسيق الأمني والاستخباراتي للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، إلا أن هذه الجهود لم تنجح في وقف التمدد السياسي والعسكري الإيراني، إذ حافظت إيران على نفوذها في كلٍ من العراق وسوريا ولبنان واليمن.(السيد واخرون، ٢٠٢٥، ٥٠٨) ودفعت هذه المخاوف المملكة العربية السعودية إلى تعزيز تنسيقها الأمني مع الولايات المتحدة، تُوِّج بتوقيع «اتفاقية الدفاع الاستراتيجي» في نوفمبر ٢٠٢٥، والتي تضمنت تصنيف المملكة حليفًا رئيسيًا من خارج حلف الناتو، إلى جانب توسيع التعاون في مجالات الذكاء الاصطناعي والطاقة النووية السلمية وصفقات التسليح، يعد هذا التصنيف أعلى مستوى

من الشراكة الدفاعية التي تمنحه الولايات المتحدة لدولة ليست عضواً في حلف شمال الاطلسي، وهو إطار بدأ الكونغرس اعتماده منذ عام ١٩٨٧م، بموجب المادة ٢٢ من القانون العلاقات الخارجية الأميركي ويتيح هذا الوضع للدول الحليفة الحصول على امتيازات متعددة، من بينها:(البيضاني، ٢٠٢٥)

١- اعطاء الأولوية لهذه الدول في التعاقد على الأسلحة المتطورة والتقنيات الدفاعية.

٢- إمكانية شراء أو استئجار المعدات الفائضة بأسعار ميسرة او التنازل عنها كمساعدات.

٣- المشاركة في مشاريع تطوير الأسلحة وبرامج البحث العسكري.

٤- إمكانية تلقي تمويل أميركي للبرامج التي تجد الإدارة الامريكية انها ذات نفع عام لسياستها الخارجية.

وفي سياق التطورات الجيوسياسية مطلع عام ٢٠٢٦، ومع اندلاع المواجهة الأمريكية–الإسرائيلية مع إيران، شكّل استهداف الأراضي السعودية في اذار ٢٠٢٦، بالتزامن مع التهديد بإغلاق مضيق هرمز، تصعيدًا خطيرًا انعكس على صادرات الطاقة الخليجية وأثر في الاقتصادات الإقليمية والعالمية، كما وظّفت إيران قربها الجغرافي من حلفاء الولايات المتحدة، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، وموقعها الاستراتيجي، للضغط على الولايات المتحدة الامريكية بهدف الحد من حملتها العسكرية.(الجابر، ٢٠٢٦) وقد أعادت هذه التطورات التأكيد على استمرار الدور الأمريكي بوصفه الضامن الأمني الرئيس للمملكة العربية السعودية عند تصاعد التهديدات المباشرة، وأظهرت ثبات البعد الأمني باعتباره الركيزة الأساسية للعلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والمملكة، وفي هذا السياق، لا يمثل «اتفاق ١٢٣»، الموقع بين الولايات المتحدة والمملكة العربية

السعودية في ٢٢ يوليو ٢٠٢٦، إطارًا قانونيًا للتعاون في مجال الطاقة النووية فحسب، بل يعكس توجهًا أمريكيًا نحو إدارة انتشار التكنولوجيا النووية ضمن شبكة حلفائها، بما يسهم في إعادة تشكيل البيئة الأمنية المحيطة بإيران والحد من تنامي النفوذ الصيني والروسي في أحد أهم أسواق التكنولوجيا الاستراتيجية، وتوضح الصورة رقم (١) محاور الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي السعودي، الذي يعكس تحولًا في المقاربة الأمريكية تجاه التعاون النووي مع المملكة العربية السعودية، إذ يأتي بالتوازي مع استمرار التشدد الأمريكي إزاء البرنامج النووي الإيراني، بما يؤشر إلى اختلاف في إدارة الانتشار النووي بين الخصوم والحلفاء.(القاضي، ٢٠٢٦) وفي ضوء ما تقدم نجد أن الملف الإيراني ظل محورًا رئيسًا في التحالف الاستراتيجي الأمريكي–السعودي، اذ استمرت الشراكة في مواجهة التحديات الإقليمية المرتبطة بإيران، رغم اختلاف بعض أدوات التعاطي معها، بما عزز استمرار تأثير هذا التحالف في معادلة الأمن الإقليمي.

المصدر:(القبلان، ٢٠٢٦)

ثالثا: ملف التطبيع مع إسرائيل: يعد ملف التطبيع السعودي–الإسرائيلي أبرز الانعكاسات الاستراتيجية للتحالف الأمريكي–السعودي على المشهد الأمني الإقليمي، فمنذ عام ٢٠٢٢م، تجري مفاوضات غير مباشرة برعاية الولايات المتحدة للتوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات ضمن إطار أوسع لإعادة ترتيب التوازنات الأمنية في المنطقة، إلا أن هذا المسار تعثر عقب اندلاع الحرب في قطاع غزة في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، وظل استئناف المفاوضات مرهوناً بالتطورات السياسية والأمنية.(DIMINO & DEPETRIS, 2023, 1) وتشير المباحثات الأمريكية – السعودية إلى توجهٍ نحو تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مجالات الدفاع والطاقة والاقتصاد، بما يعكس عودة الولايات المتحدة إلى ترسيخ المملكة العربية المتحدة بوصفها شريكها الأمني الرئيس في المنطقة، وفي المقابل تؤكد المملكة العربية السعودية أن أي تقدم في مسار تطبيع العلاقات مع إسرائيل يظل مشروطاً بوقف العمليات العسكرية في قطاع غزة، وانسحاب القوات الإسرائيلية، واتخاذ خطوات واضحة نحو إقامة دولة فلسطينية، كما تناولت المفاوضات إمكان إبرام اتفاقية أمنية ثنائية واتفاق للتعاون في مجال الطاقة النووية السلمية، إلى جانب توسيع التعاون الدفاعي والتقني والاقتصادي، ويعكس هذا المسار ارتباط أي ترتيبات أمريكية –سعودية شاملة وفق الموقفين السعودي والأمريكي، بإيجاد مسار سياسي يؤدي إلى حل الدولتين.(Blanchard, 2024, 2-3)

ويرى مؤيدو الاتفاق أن المكاسب الأمنية للولايات المتحدة ستكون كبيرة، فمن خلال إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات الدفاعية السعودية الإسرائيلية، ستعزز الولايات المتحدة قوة ومصداقية تحالف التوازن في مواجهة يقلل من جاذبية الصين أو روسيا

كشركاء بديلين في المنطقة. (DIMINO & DEPETRIS, 2023, 1) ويوضح الشكل رقم (٢) المكاسب المحتملة للمملكة العربية السعودية من التطبيع.(Gökhan & Batu, 2023)

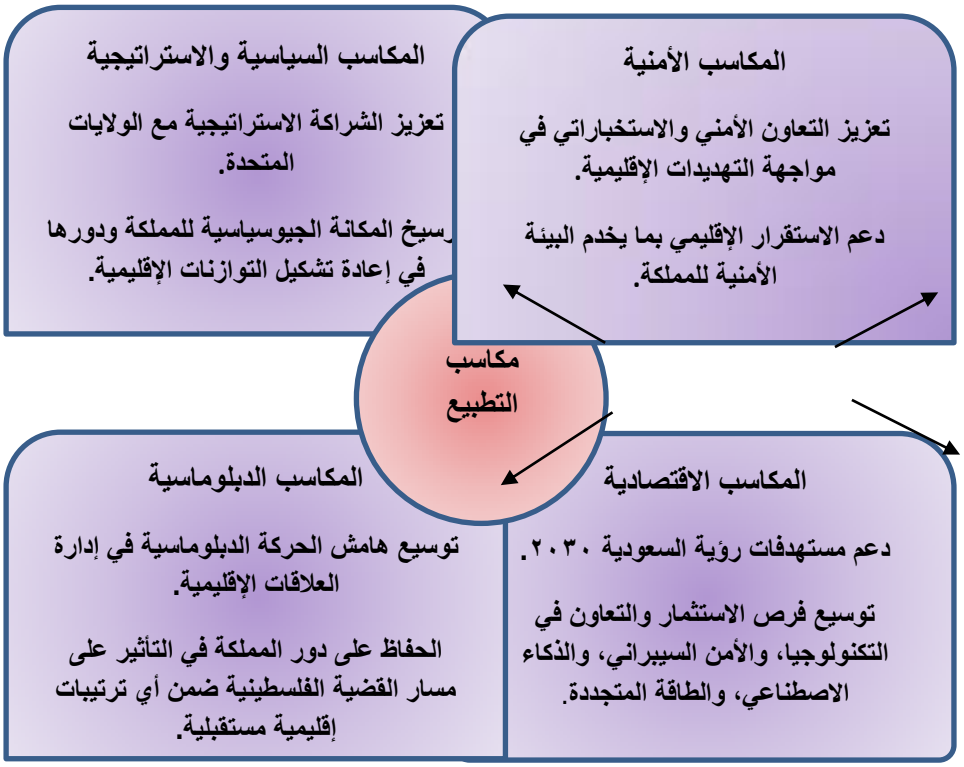

وفي المحصلة، تنظر إسرائيل إلى تطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية بوصفه مكسباً استراتيجياً يعزز اندماجها الإقليمي ويدعم استراتيجية احتواء إيران، بينما تتعامل المملكة العربية السعودية، مع هذا المسار باعتباره أداة لتحقيق مصالحها الأمنية والاقتصادية وتنويع شراكاتها الدولية، مع الحفاظ على التوازن في علاقاتها الإقليمية، وفي هذا الإطار تؤدي الولايات المتحدة دوراً محورياً في رعاية هذا المسار، من خلال توظيف التطبيع لتعزيز منظومة التحالفات الإقليمية، وترسيخ حضورها الاستراتيجي في الشرق

الأوسط، بما يخدم مصالحها الأمنية ويحد من تنامي نفوذ القوى المنافسة، ولا سيما الصين وإيران.(Gökhan & Batu, 2023)

وفي سياق ذلك، تُظهر الانعكاسات الأمنية للتحالف الاستراتيجي الأمريكي– السعودي طبيعةً مركبةً تتجاوز التفسيرات الأحادية، إذ أسهم في تعزيز ترتيبات الأمن والدفاع الإقليمي، ودعم جهود الردع، وتكريس الشراكة الأمنية بين البلدين، فضلاً عن توفير إطار سياسي وأمني داعم لمسار التطبيع الإقليمي، ومع ذلك، لم ينعكس هذا التحالف في تسوية الصراعات الإقليمية أو إعادة تشكيل موازين القوى بصورة حاسمة، وإنما أفرز نمطاً من الاستقرار الانتقائي القائم على حماية المصالح الاستراتيجية للطرفين، لكنه يفتقر إلى القدرة على إنتاج سلام شامل ومستدام.

الخاتمة:

شهد التحالف الأمريكي– السعودي منذ عام ٢٠١٥م، تحولًا نوعيًا تجاوز الإطار التقليدي القائم على تبادل الضمانات الأمنية، ليأخذ طابعًا أكثر تعقيدًا يقوم على تداخل الأبعاد العسكرية والدبلوماسية والسياسية، فقد بات هذا التحالف يستند إلى مزيج من آليات الردع العسكري، وإدارة التوازنات الإقليمية عبر الانخراط الدبلوماسي مع إيران، إلى جانب توظيف ملف التطبيع مع إسرائيل بوصفه أحد عناصر التفاوض وإعادة صياغة الترتيبات الإقليمية، وفي هذا السياق، أسهمت اتفاقية الدفاع الاستراتيجي لعام ٢٠٢٥، في إضفاء طابع مؤسسي أكثر رسوخًا على العلاقات بين البلدين، بما يعكس تطورًا في طبيعة الشراكة الاستراتيجية بينهما، ومع ذلك فإن مستقبل هذا التحالف يظل مرهونًا بقدرته على التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية، ولا سيما في ظل استمرار تعقيدات القضية الفلسطينية، وتذبذب مسار العلاقات مع إيران، وتغير أولويات السياسة الأمريكية

في المنطقة، وعليه فإن استقرار النظام الأمني في الشرق الأوسط سيبقى مرتبطًا بمدى نجاح الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإيران في إدارة توازنات المصالح وتقليص بؤر التوتر، بما يحد من احتمالات التصعيد ويؤسس لبيئة إقليمية أكثر استقرارًا واستدامة.

الاستنتاجات:

انطلق البحث من إشكالية رئيسية تتمثل في تحليل تأثير التحالف الاستراتيجي الأمريكي– السعودي بعد عام ٢٠١٥م، على منظومة الأمن الإقليمي، ومن خلال التحليل الذي تناوله محاور البحث، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية التي تعكس طبيعة هذا التحالف وانعكاساته على القضايا الإقليمية:

١- يتضح أن التحالف الاستراتيجي الأمريكي– السعودي بعد عام ٢٠١٥م، شهد تحولاً في طبيعة محدداته وآلياته، دون أن يمس ذلك جوهره الاستراتيجي، فقد تجاوزت العلاقة الإطار التقليدي القائم على معادلة «النفط مقابل الأمن» لتشمل أبعاداً أمنية وسياسية واقتصادية أكثر تشابكاً، فرضتها التحولات الإقليمية والدولية وتغير أولويات الطرفين، وعلى الرغم من تعرض هذا التحالف لاختبارات متكررة نتيجة تباين بعض المواقف، فإنه حافظ على استمراريته بوصفه إطاراً مؤسسياً لإدارة المصالح المشتركة، بما يعكس قدرة الطرفين على التكيف مع البيئة الاستراتيجية المتغيرة وإعادة صياغة أدوات التعاون بما يخدم مصالحهما المتبادلة.

٢- يتسم التحالف الاستراتيجي الأمريكي– السعودي باستمرارية مرتكزة على ثوابت مصلحية مشتركة، تتمثل في تعزيز الأمن الإقليمي، ومواجهة التحديات المرتبطة

بالنفوذ الإيراني، والحفاظ على استقرار أسواق الطاقة، إلى جانب متغيرات ظرفية تتأثر بتوجهات وأولويات الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

٣- نرى ان التحالف الاستراتيجي الأمريكي- السعودي أنتج نمطاً من الاستقرار الانتقائي الذي يحافظ على مصالح الطرفين ويعزز ترتيبات الأمن المشترك، دون أن يرتقي إلى مستوى تحقيق أمن إقليمي شامل، إذ ما تزال الأزمة اليمنية قائمة، كما تستمر التوترات الإيرانية الإقليمية.

٤- نلاحظ ان التحالف الاستراتيجي الأمريكي- السعودي يواجه جملةً من التحديات الجوهرية، تتمثل في التحولات التي يشهدها سوق الطاقة العالمي نحو مصادر الطاقة المتجددة، وتصاعد الحضور الصيني في المنطقة بوصفه خياراً جيوسياسياً منافساً للمملكة العربية السعودية، إلى جانب الانقسامات الداخلية في الولايات المتحدة بشأن طبيعة سياستها تجاه الشرق الأوسط.

٥- يبقى التحالف الأمريكي- السعودي بعد عام ٢٠١٥م، في حالة تكيّف مستمر مع التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، إذ يمتلك قدرة على تعزيز الردع وإدارة الأزمات والحد من تداعيات التهديدات الأمنية، دون أن ينجح في بناء منظومة أمن إقليمي شاملة ومستدامة، وتتمثل معضلته الأساسية في الفجوة بين قدرته على حماية المصالح الاستراتيجية للطرفين وبين محدودية تأثيره في معالجة جذور الصراعات وتحقيق أمن إقليمي أكثر استقراراً يخدم شعوب المنطقة.

المصادر باللغة العربية:

١. البوهيمي, (٢٠٢٤). الامة ضمن المحاور الاستراتيجية والاحلاف الاقليمية والدولية. مجموعة باحثين. تحرير. نادية محمود مصطفى, امتي في العالم: الامة بعد مائة عام من اسقاط الخلافة.(Vol. الولى .(pp. 501-502 ,القاهرة, مصر: مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

٢. البيضاني, ح. س. (٢٠٢٥, نوفمبر ٢٩). مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية . Retrieved from اتفاقية الدفاع الاستراتيجي الأمريكي السعودي وصفقة الـــــ ف ٣٥ بين الرفض الإسرائيلي والمكاسب المادية الامريكية : https://www.hcrsiraq.net/2025/11/29/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A/

٣. الجابر, خ. (٢٠٢٦, مارس ٢). الشرق الاوسط للشؤون العالمية Retrieved from .رهان إيران الإقليمي وانعكاساته على مستقبل أمن الخليج.

٤. https://mecouncil.org/ar/blog_posts/%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86

٥. الرجوي, م. ع. (٢٠٢٥, نوفمبر ١٩). ترامب وولي العهد السعودي يوقعان "اتفاقية الدفاع الإستراتيجي Retrieved from ". https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%85%D8%A8%D9%88%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D9%88%D9%82%D8%B9%D

٦. الرمضاني, م. ا. (١٩٩١). السياسة الخارجية دراسة نظرية .(Vol الطبعة الاولى .(بغداد, العراق: دار الحكمة.

٧. القاضي, خ. (٢٠٢٦, تموز ٢٤) Retrieved from .هل بدأت واشنطن إعادة هندسة الردع النووي في الشرق الأوسط؟ : https://alkhanadeq.com/post/11280/%D9%87%D9%84%D8%A8%D8%AF%D8%A3%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D9%87%D9%86%D8%AF%D8%B3%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AF%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D9%88%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8

٨. القبلان, ت. (٢٠٢٦, يوليو ٢٢) Retrieved from .الاتفاق النووي السعودي–الأمريكي: ثلاث زوايا لفهم التحول الاستراتيجي :

٩. https://x.com/TurkiGoblan/status/

١٠. القوزي, م. ع. (٢٠٠٢). العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر .Vol) الطبعة الاولى). بيروت, لبنان: دار النهضة العربية.

١١. الكتيبي , ا. (٢٠٠٥). الابعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية – الامريكية In .م. باحثين, الولايات المتحدة الامريكية: قراءة للمتغيرات الدولية ورؤية المستقبل .Vol) الاولى .(72 .p , الكويت: دار قرطاس للنشر.

١٢. بكري, م. (٢٠١٩). خاشقجي ام المملكة: الحقيقة الغائبة .Vol) الاولى .(الكويت: دار سما للنشر والتوزيع.

١٣. تقرير منظمة Human Rights Watch اليمن Retrieved from (2022). .وثائق تدمير البنية التحتية المدنية : https://www.hrw.org/ar/world-report/2022/country-chapters/yemen

١٤. ساحلي , م. (٢٠٢٠, نوفمبر ١٥). التدخلات الخارجية وانعكاساتها على ازمة اليمن. مجلة دراسات الشرق الاوسط.479-455 .pp ,(2)

١٥. عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب. (٢٠١٧). التصدي الصلب: السعودية في مواجهة الاندفاعات الايرانية. لندن، المملكة المتحدة: دار أي للكتب.

١٦. عبدالله, ز. (٢٠١٩, كانون الثاني). العلاقات الامريكية – السعودية ما بين التعاون.. والتبعية. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية.156-155 .pp ,(32)

١٧. علي زياد العلي. (٢٠١٧). المرتكزات النظرية في السياسة الدولية (المجلد الطبعة الاولى). القاهرة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
١٨. مايسة خليل حسن السيد واخرون. (ابريل, ٢٠٢٥). انعكاسات تغيير السياسة الخارجية الامريكية تجاه المملكة العربية السعودية على الامن الإقليمي في الشرق الأوسط منذ ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٤. مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية(١)، الصفحات ٥٠٢- ٥١٩.
١٩. محمد المنشاوي . (٢٠٢٠). العلاقات السعودية-الامريكية وتحولاتها بين المخاطر والاحتمالات. تأليف مجموعة باحثين، العلاقات الامريكية – الخليجية هواجس السياسة والاقتصاد والامن (صفحة ١١٢). بيروت، لبنان: المركز العربي للدراسات وابحاث السياسات.
٢٠. مرزوق, م. م. (٢٠٢٠). العلاقات الامريكية-السعودية في ظل المتغيرات الإقليمية-2011) (Vol. (2016الاولى .(برلين, المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
٢١. نادي, ا. (٢٠٢٥, ١١ ١٩). بعد توقيع ترامب ومحمد بن سلمان.. تفاصيل اتفاقية الدفاع الاستراتيجي بين السعودية وأمريكا Retrieved from . المصري اليوم
٢٢. https://www.almasryalyoum.com/news/details/4132324

المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Blanchard, C. (2024). Possible U.S.-Saudi Agreements and Normalization with Israel: Considerations for Congress. Congressional Research Service.
2. DIMINO & DEPETRIS, M. (2023, NOVEMBER 20). DEFENSE PRIPORITIES. Retrieved from ISRAEL-SAUDI NORMALIZATION AGREEMENT: WHAT IS IN IT FOR THE U.S.?: https://www.defensepriorities.org/briefs/israel-saudi-normalization-agreement-what-is-in-it-for-the-us/
3. Gökhan & Batu, E. (2023, July 5). Center for Middle Eastern Studies,. Retrieved from From Regional Isolation to Engagement: Exploring the Prospects of Saudi-Israel Normalization: https://orsam.org.tr/en/yayinlar/from-regional-isolation-to-engagement-exploring-the-prospects-of-saudi-israel-normalization/

4. Kenneth M, P. (2023). The United States and the Persian Gulf: Interests, Threats and Strategies. Washington: Brookings Institution Press.
5. SAAB, B. (2023). AFTER OIL-FOR-SECURITY A BLUEPRINT FOR RESETTING US SAUDI SECURITY RELATIONS. The Middle East Institute.
6. sheely, z. (2025, Aug 22). U.S., Saudi Arabia Strengthen Ties Through State Partnership Program. Retrieved from U.S. Department of war: https://www.war.gov/News/News-Stories/Article/Article/4284178/us-saudi-arabia-strengthen-ties-through-state-partnership-program/
7. Soliman, M. (2025, may 5). The Middle East Institute. Retrieved from Realigning US-Saudi relations for the AI era, Analysis: https://mei.edu/publication/realigning-us-saudi-relations-ai-era/
8. Argaam. (2025, 5 13). Retrieved from Tracking a decade of trade between Saudi Arabia and the US: https://www.argaam.com/en/article/articledetail/id/1813020?amp
9. Stansfield & Ramadan, C. (2025, December 17). access partnership. Retrieved from Unlocking the Saudi Tech Market: What U.S. Innovators Need to Know for 2026: https://accesspartnership.com/opinion/unlocking-the-saudi-tech-market/
10. The White House. (2025, Novmber 18). Retrieved from Fact Sheet: President Donald J. Trump Solidifies Economic and Defense Partnership with the Kingdom of Saudi Arabia: https://www.whitehouse.gov/fact-sheets/2025/11/fact-sheet-president-donald-j-trump-solidifies-economic-and-defense-partnership-with-the-kingdom-of-saudi-arabia/?utm_source=chatgpt.com
11. U.S. Department of State (gov). (2023, June 6). Retrieved from United States-Saudi Arabia Relationship: Eight Decades of Partnership Fact Sheet,

Office of the Spokesperson: https://2021-2025.state.gov/united-states-saudi-arabia-relationship-eight-decades-of-partnership/

12. united states census bureau. (2026). Retrieved from U.S. trade in goods with Saudi Arabia: https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5170.html